

**الى السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات
المحترم**

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

فرض اقتطاعات غير قانونية على أجور حراس أمن الأبنك

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته، و بعد.

كما تعلمون السيد الوزير المحترم، أن حراس الأبنك تخصص لهم أجرة شهرية تتراوح بين 2700 درهم و 2800 درهم وهي لا تصل حتى للحد الأدنى للأجور المنصوص عليه قانونيا، في حين ما أصبح سائدا اليوم هو أداء أجرتهم باليوم بدل الشهر، وهذا ما أدى لعدم احتساب الأعياد وغيرها من الأيام التي لا يشتغلون فيها، إضافة إلى عدم أداء يوم من أجرتهم إذا كان في الشهر 31 يوما، كما عرفت أجور العديد منهم اقتطاعات غير مبررة إطلاقا تراوحت بين 300 و 500 درهم، ناهيك عن تعرض حراس الأمن المنتمين للنقابة للانتقالات التعسفية، للضغط عليهم بغية التخلي عن الانتماء النقابي، وهي انتهاكات كارثية جدا وماسة في العمق بالكرامة الإنسانية لذا نسائلكم السيد الوزير المحترم:

- ما هي الإجراءات التي تعتزمون اتخاذها لضمان حصول حراس الأبنك على الحد الأدنى للأجور القانوني، خصوصا أن أجرتهم الشهرية الحالية تتراوح بين 2700 و 2800 درهم؟

- ما هي التدابير التي ستقومون بها للحد من اللجوء إلى نظام الأجر اليومي، الذي يؤدي إلى حرمان حراس الأبنك من أجور الأيام التي لا يشتغلون فيها، مثل الأعياد أو في حال تجاوز الشهر 30 يوما؟

- ما هي الآليات الرقابية التي ستتم وضعها للحد من الاقتطاعات غير المبررة التي يتعرض لها حراس الأبنك، والتي تتراوح بين 300 و 500 درهم شهرياً؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

مولاي المهدي الفاطمي